

النشرة الأسبوعية

www.cndh.ma

العدد 79 - من 9 إلى 15 فبراير 2015

المعرض الدولي للنشر والكتاب: رواق يحتفي بالمنصفة والمساواة

يحتفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالمنصفة والمساواة خلال الدورة 21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المنعقد بالدار البيضاء من 12 إلى 22 فبراير 2015، من خلال برمجة أنشطة غنية ومتنوعة ستقارب الموضوع من زوايا مختلفة برواق تعطي داخل فضاءاته الكلمة إلى أكثر من 30 جمعية وطنية وعربية ودولية، لإبراز دورها في إقرار حقوق المرأة والتراجع من أجل تحقيق المساواة كاملة، وأحزاب سياسية وطنية (من أحزاب الأغلبية والمعارضة) للحديث عن قضايا المنصفة ودور الأحزاب في تعزيزها والالتزام بها، بالإضافة إلى سلسلة من الندوات والعروض والنقاشات والورشات... تنتظم على شكل محاور يومية رئيسية أبرزها، بالإضافة إلى محوري «الكلمة للجمعيات» و«الكلمة للأحزاب»، «يوم وكتاب» و«حلقات المعارف» و«المعرض الأدبي» و«الفعل والإبداع» و«مؤلفات وإصدارات»... هذا وتعرض برواق المجلس، الذي ستمتد فضاءاته على مساحة 300 متر مربع، كتب ومؤلفات حول المرأة وحقوقها، من بينها تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكراته وإصداراته ومنشورات الجمعيات الشريكة. ويحتضن الرواق ما يقارب 100 نشاط سيتفاعل خلالها أزيد من 250 فاعلة وفاعلا من المغرب ودول أجنبية (نشطاء المجتمع المدني، مؤلفون، باحثون، مختصون، سياسيون...) مع زوار المعرض الدولي ورواد الرواق حول قضايا المرأة وسبل تعزيز قيم المساواة ومبدأ المنصفة وتكريسها وكذا حول تطور حقوق المرأة في المغرب وأبرز التحديات المطروحة في المجال..

في ضيافة المجلس

وزير الشؤون الخارجية الفنلندي (10 فبراير 2015): استقبل السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني، بمقر المجلس بالرباط، وفدا فنلندا ترأسه السيد إريك تويوموجا، وزير الشؤون الخارجية الفنلندي. وقد همت المباحثات بين الطرفين وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، سياسية الهجرة، المساواة ومكافحة العنف ضد النساء. كما اطلع المسؤول الفنلندي والوفد المرافق له على عمل المجلس ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وأبرز التقارير والمذكرات والدراسات التي أنجزتها المؤسسة.

مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (13 فبراير 2015): استقبل السيد اليزمي وفدا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ترأسه السيد أمين عوض، مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رفقة ممثلة المفوضية بالمغرب السيدة ليلي جان. وقد تناول اللقاء مجموعة من القضايا المرتبطة بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب وجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان تقريره نواة سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة واللجوء. كما تطرق الطرفان إلى مسار وحصيلة عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين...

التجمعات العمومية، الانتخابات، المسطرة الجنائية وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تبنى المجلس، خلال دورته العادية التاسعة، ثلاث مذكرات حول التجمعات العمومية والانتخابات ومشروع قانون المسطرة الجنائية، وكذا رأيا استشاريا حول مشروع قانون-إطار يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، سيتم إصدارها قريبا. وتتضمن المذكرة التكميلية لمذكرة المجلس حول مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية محاور تهدف إلى تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي والوقاية من التعذيب ومكافحة التمييز...، في حين ترمي مذكرته بشأن التجمعات العمومية إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم «الاجتماع العمومي» وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة المقتضيات القانونية وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية وحماية الاجتماعات السلمية وتقييد استعمال القوة بشروط محددة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية... أما مذكرة المجلس حول الانتخابات فتشمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة والتقطيع الانتخابي المتوازن وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المنصفة والتمثيلية السياسية للشباب ومراجعة قانون الملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية. وبالإضافة إلى هذه المذكرات الثلاث، التي يهدف المجلس من خلالها إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والتهوض بها والمساهمة في تعزيز البناء الديمقراطي، تبنت الدورة التاسعة للمجلس رأيا استشاريا حول مشروع قانون-إطار يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، أحاله مجلس المستشارين على المجلس لتقديم الرأي، تمت بلورته بعد سلسلة مشاورات ولقاءات جهوية ووطنية مع الجمعيات والفاعلين المعنيين بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويقارب الرأي مشروع القانون-الإطار على مستوى الشكل والمضمون ويقدم جملة من التوصيات التي تستلهم روح وامتزاق المقتضيات الدستورية وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المجلس يشارك في لقاء بهيئة النواب حول الإطار القانوني للعمال المنزليين

شارك المجلس، ممثلا بالسيدة السعدية وضاح، عضو المجلس، في لقاء دراسي حول قانون العمال المنزليين، أشرف على تنظيمه فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب يوم الأربعاء 11 فبراير 2015. وتمحورت مداخلة المجلس حول توصيات رأيه الاستشاري حول شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، خاصة تحديد السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي في 18 سنة.

مستجدات وطنية

قانون القضاء العسكري

صدر بالجريدة الرسمية رقم 6322 ظهير شريف رقم 1.14.187 بتنفيذ القانون رقم 108.13 المتعلق بالقضاء العسكري، كما تبناه مجلسي النواب والمستشارين. يذكر أن المجلس الوطني كان قد أصدر رأيا استشاريا حول مشروع هذا القانون، بعد إحالة من مجلس النواب، استلهم مضامينه من المقتضيات الدستورية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتجارب الدولية والممارسات الفضلى. وأوصى المجلس من خلال هذا الرأي بإعادة تحديد الاختصاص النوعي والشخصي للمحكمة العسكرية وتقوية حقوق المتقاضين أمامها وتوخي من خلالها ضمان الحريات والحقوق الأساسية التي كرسها دستور 2011.

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

العيون - السمارة

حفظ التراث والنهوض بالحقوق الثقافية؛ توقيع كتاب «معالم الأدب الحساني»

في إطار المساهمة في النهوض بالحقوق الثقافية، نظمت لجنة العيون - السمارة حفل توقيع كتاب «معالم الأدب الحساني: تجليات الشعر والموسيقى عند البيضان» لمؤلفه نجاح يوسف، وذلك يوم الجمعة 13 فبراير 2015. وقد جاء تنظيم هذا الحفل كذلك في إطار تعزيز حفظ الذاكرة الثقافية وصيانة الموروث الثقافي الحساني المادي واللامادي من خلال التعريف بالدراسات الأدبية في الثقافة الحسانية واثميتها.

الحسيمة - الناظور

اللقاء الثالث لمنسقي أندية المواطنة المنخرطين في مشروع الحاضرة لحقوق الإنسان

نظمت لجنة الحسيمة - الناظور، بتنسيق مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالحسيمة، اللقاء الثالث لمنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان المنخرطين في مشروع المدرسة الحاضرة لحقوق الإنسان، يوم الخميس 12 فبراير 2015 بمدينة الحسيمة. وجاء تنظيم هذا اللقاء في إطار سعي اللجنة للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل الوسط المدرسي، وتفعيلا لخطة عملها بخصوص تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة. وقد تمثل الهدف من اللقاء، الذي يعد حلقة ثالثة ضمن مشروع المدرسة الحاضرة لحقوق الإنسان، إلى تقوية قدرات المنسقين التربويين في مجال استخدام التقنيات الجديدة لتربية الناشئة على قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وذلك من خلال اقتراح نماذج لأنشطة تنظم على امتداد السنة واستحضار مناهج بيداغوجية من شأنها غرس قيم حقوق الإنسان وترجمتها في شكل سلوكيات مدنية وثقافة مواطنة داخل المؤسسات التعليمية، وكذا التعريف بمضامين المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الطفل، في مختلف الأنشطة التربوية.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

النشرة الأسبوعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
العدد 79 - من 9 إلى 15 فبراير 2015

www.cndh.ma